

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٠

رئيس الهيئة

بتعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٥، ١٦٢) لسنة ٢٠١٨

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقمي (٨٥) و (١٦٢) لسنة ٢٠١٨؛ وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجولته المتعددة بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٠.

قرر

المادة الأولى

تستبدل العبارة الواردة بنهاية الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٥) لسنة ٢٠١٨ المشار إليه وبالتالي لعبارة (أو نفذ العقوبة ومضى على تنفيذها ثلاثة سنوات) بعبارة (أو فقد شرط حسن السمعة وفقاً للضوابط القانونية المقررة).

المادة الثانية

يستبدل نص المادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٦٢) لسنة ٢٠١٨ المشار إليه بالنص التالي:

(من تصالح بنفسه عن الواقعة أن يطلب من الهيئة محاسبة الآثار الناتج عنها في هذا الشأن، وذلك قبل أن يصبح الحكم الجنائي باتأ، على أنه إذا أصبح الحكم باتأ فلا يؤثر التصالح على قرار إستبعاد العضو من مجلس الإدارة وإنما ينصرف أثره إلى الدعوى الجنائية فقط).

المادة الثالثة

يستبدل عنوان البند ثانياً من نموذج إفصاح بشأن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٥) لسنة ٢٠١٨ المشار إليه والمنصوص عليه في المادة الثالثة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٦٢) لسنة ٢٠١٨ بعبارة (ثانياً: -أى مخالفات أو إتهامات جدية يتربّ عليها فقدان شرط حسن السمعة).

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الواقع المصري وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لناريخ صدوره.



نموذج إفصاح



بيان رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة

وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ الصالد بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٦٢، ٨٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن الشروط المحددة تراوحاً في عضوية مجلس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

رقم ترخيص الهيئة /
سجل تجاري رقم /
شركة /
أوجه الحكم القضائية:

الاسم	الصفة	الرقم الفرعى	بيانات الحكم	نفيذ المغربية	ر.د الإعتبار	ملاحظات
م						
١						
٢						
٣						
٤						
٥						

لابد من مطالبات أو إحاطات جدية بترخيص طبقاً لبيان شرط حصن المساعدة:

الاسم	الصفة	الرقم القومي	التوجه وتاريخ ارتكابها	تأريخ إدانة المتهم	المحكمة الجنائية	اسم المحكمة	ملاحظات
م							
١							
٢							
٣							
٤							
٥							

أقر أنا/ المستشار القانوني لشركة أن هذه البيانات المدونة أعلاه صحيحة وتحت مسؤوليتي الشخصية، وأنتحمل المسئولية القانونية في حالة ثبوت عدم صحة أي منها.

مرفقات:

- صورة رسمية من الأشك



المحرر/.....